

الوسيط في المذهب

و في الصغيرة و الآيسة وجه و الأصح حسم الباب فإن أقدم فلا حدو لا مهر و الولد حر نسيب له
و في الاستيلاد خلاف مرتب على العتق وأولى بالحصول لأنه من جملة الأفعال فإن حكمنا به وجب
عليه قيمتها يوم الاحبال فيجعلها رهنا بدلها .
و إن قلنا لا يحصل فإن بيعت و في بطنها الولد الحرصح و فيه وجه أنه يبطل و يجعل ذلك
كاستثناء الحمل و إن أنفك الرهن فالأصح هاهنا عود الاستيلاد وإن ماتت من طلق هذا الاستيلاد
فعليه القيمة لأنه المتلف بوطئه و كذلك إذا وطئ أمه بالشبهة الغير فماتت في الطلق .
و فيه وجه آخر ذكره الفوراني أنه لا يجب إذ يبعد إحالة الهلاك على الوطاء مع تخلل أسباب
حبلية .
و لو ماتت زوجته من الطلق فلا ضمان قطعاً لأنه تولد من مستحق و في الحرة